

حكومة جديدة في الكويت تحمل آمال العبور بسلام من الأزمة

وزيران جديان للنفط والمالية وحقائب سيادية بأيدي الشيوخ



حانت ساعة الجد

وفي سنوات سابقة عطلت البرلمانات المتعاقبة خططا حكومية كانت تهدف إلى إصلاح الاقتصاد وتقليل الدعم الحكومي والحد من اعتماد المواطنين على الحكومة. ودعا أمير الكويت خلال كلمة ألقاها بمناسبة أداء الحكومة الجديدة اليمين أمامه إلى التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقال طبقا لما نقلته الوكالة الرسمية "إنها بلا شك مرحلة مثقلة بالتحديات والاستحقاقات التي تتطلب جادا استثنائيا وعملا دؤوبا مخلصا وتعاوننا حقيقيا جادا مع إخوانكم أعضاء مجلس الأمة يرتقي بالممارسات قولاً وعملاً".



عابد المناع

الحكومة الجديدة من الجانب الشكلي تكنوقراطية نسبيا

كما أكد أهمية التزام أعضاء الحكومة بالتضامن في ما بينهم وتجسيد التعاون والتنسيق بين أجهزةهم "والارتقاء بالخدمات العامة والتصدي للقضايا الجوهرية التي تهم الوطن والمواطنين والعمل على ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وإعلاء مصلحة الكويت لتبقى فوق كل اعتبار".

ومن المقرر أن يفتتح الأمير، الثلاثاء، دور الانعقاد الأول للبرلمان ولبرلمان الكويت سلطة الموافقة على القوانين واستجواب الوزراء، لكن لأمير البلاد الكلمة النهائية في الشؤون السياسية.

وهذه ثاني حكومة يتم تشكيلها في ظرف حوالي عام بعد استقالة حكومة المبارك في نوفمبر 2019 على خلفية اتهامات بالفساد والخلافات. وتضم الحكومة الجديدة سيدة واحدة، إذ احتفظت رنا الفارس بمنصبها كوزيرة للأشغال العامة. وأعرب الكويتيون في السنوات الأخيرة عن رغبتهم في الإصلاح والتغيير في بلادهم التي يشكل الوافدون فيها 70 في المئة من السكان. وتَهزُّ البلاد منذ سنوات عدة أزمات سياسية متكررة تشمل الحكومة وشخصيات من الأسرة الحاكمة والبرلمان الذي تم حله مرات عدة. وبين منتصف 2006 و2013 ولاسيما بعد الربيع العربي في 2011، شهدت البلاد استقالة عشر حكومات.

ورأى المحلل السياسي الكويتي أنور الرشيد أن "المطلوب في الوقت الراهن هو تغيير منهج إدارة الحكومة"، موضحاً "هذا المنهج لم يتغير منذ سنوات وهو ما أدى إلى عدم رضا الشارع الكويتي".

وستكون المسألة الاقتصادية والمالية هي البند الأساسي في عمل الحكومة الجديدة حيث يواجه الاقتصاد الكويتي، المعتمد بالأساس على مورد وحيد هو النفط، عجزاً يبلغ 46 مليار دولار هذا العام، بسبب جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط.

ومن المتوقع أن تعطي الحكومة أولوية لتحرير قانون الدين العام الذي يسمح لها باقتراض 20 مليار دينار (65.7 مليار دولار) على مدى 20 عاماً والذي رفضه البرلمان السابق.

البلاد التي تواجه انخفاضاً في أسعار النفط.

وجاءت الحكومة الجديدة بعد تقديم الحكومة السابقة استقالته وفقاً للبروتوكول في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت أوائل الشهر الجاري والتي عززت فيها المعارضة الكويتية موقعها بفوز 24 نائباً محسوباً عليها في مجلس الأمة الذي يضم 50 نائباً.

وضمّت الحكومة الجديدة 10 وزراء جدد من بينهم محمد الفارس الذي تم تعيينه وزيراً للنفط وخليفة حمادة الذي عين وزيراً للمالية.

والفارس عضو في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية. وعلى الرغم من تغيير الوزير، نزل من غير المرجح أن تتغير السياسة النفطية التي يحددها المجلس الأعلى للبترول. وبالإضافة إلى إعادة تكليف رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد، تضم الحكومة أربعة وزراء من عائلة الصباح الحاكمة.

وستتولى الشيخ فامر علي صباح السالم الصباح منصب وزير الداخلية، بينما جرى تعيين الشيخ حمد جابر العلي الصباح في منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

واحتفظ كل من وزير الخارجية الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح ووزير الصحة الشيخ صباح الصباح بمنصبيهما في الحكومة الجديدة.

وقال المحلل السياسي عابد المناع لوكالة فرانس برس إنه "من الجانب الشكلي هي حكومة تكنوقراطية نسبية"، وأضاف "يقين أن نرى ما سيضمّنه برنامجها وكيف ستنفذ توجهات الأمير".

بتشكيل حكومة جديدة بعد انتخاب برلمان جديد في الخامس من ديسمبر الجاري، يكون أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد قد استكملا إعداد الطاقم الذي سيوكلان إليه مهمة وضع السياسات وتنفيذ الخطط والبرامج الكفيلة بالعبور بالبلاد من أسوأ أزمة مالية واقتصادية، أملين ضمان حدّ من الهدوء والاستقرار وتغليب العمل على المشاحنات السياسية المعهودة.

الكويت - اكتملت في الكويت أركان السلطة التي ستتولى قيادة البلد وإدارة الشأن العام في مرحلة جديدة تتميز خصوصاً بصعوبة الظروف الاقتصادية والمالي، وذلك بإعلان تشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح روعيت في تأليفها متطلبات معالجة الأزمة وذلك بضمّ دماء جديدة في وزارتي النفط والمالية، كما روعي عامل العلاقة مع مجلس الأمة (البرلمان) ذي النفس المعارض، وذلك باستبعاد أنس الصالح من موقع وزارة الداخلية بعد أن أعلن نواب عن رفضهم لمنحه المنصب مجدداً.

وبتشكيل الحكومة بعد انتخاب برلمان جديد، يكون أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد قد شرعا عمليا في ممارسة مهام عهدهما بطاقمهما الخاص غير المهورث عن عهد الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، باستثناء رئيس الحكومة الذي كان قد اختاره هو في نوفمبر 2019 ليخلف الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح الذي انهارت حكومته بفعل خلافات بين وزرائها.

وسيكون نجاح حكومة الشيخ صباح الخالد في مهامها وخصوصاً في معالجة الأزمة الاقتصادية والصحية، وأيضا في إدارة العلاقة مع البرلمان والحفاظ على استمرار السلطتين التشريعية والتنفيذية في عملهما بعيدا عن ظاهرة الانقطاعات المتكررة التي شكّلت على مدى سنوات طويلة ميزة للحياة السياسية الكويتية بفعل إبطال البرلمانات وإقالة الحكومة لفض الاشتباكات السياسية بينهما، بمثابة نجاح للعهد الجديد وإثباتا لقدرة عليّ سذّ الفراغ الذي خلفه الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الذي لعبت خبرته وما يتّبع به من كاريزما شخصية دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار البلد وتماسكه في أكثر من منغطف حرج.

وأصدر أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد، الإثنين، مرسوماً بتشكيل حكومة جاءت مختلفة عن سابقتها حيث طالت التغييرات وزارتي النفط والمالية، حسبما أعلنت وكالة الأنباء الكويتية، وسطد دعوات للإصلاح الاقتصادي في

أسبوعه. وتقام النسخة المقبلة في مدينة هانغجو الصينية من 10 إلى 25 سبتمبر 2022، والنسخة التي تليها في أيتشي ناغويا باليابان عام 2026، علما أن النسخة الأولى أقيمت في نيودلهي عام 1951 بمشاركة نحو 500 رياضي من 11 دولة تنافسوا في ست رياضات فقط.

اتفاق الرياض يسير نحو غايته النهائية رغم عراقيل الإخوان

عدن (اليمن) - بدأ الشقّ الإخواني داخل الشرعية اليمنية في الترويج لفشل الترتيبات العسكرية التي يشرف عليها التحالف العربي كجزء من تنفيذ الجانب العسكري من اتفاق الرياض بين سلطة الرئيس عبدربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي، وذلك تمهيدا لإعلان الحكومة الجديدة في غضون أيام قليلة.

ورجّ ضباط تابعون لحزب الإصلاح الإخواني ضمن القوات الحكومية، لتؤكّد تلك الترتيبات متهمين المجلس الانتقالي بعدم الإيفاء بالتزاماته في هذا المجال.

ونقلت وكالة الأناضول التركية، الإثنين، عن مصدر عسكري حكومي القول إنّ عملية انسحاب قوات الحكومة والمجلس الانتقالي من خطوط

تنافس على «الآسياد» يبدّد مناخ المصالحة السائد بين قطر والسعودية

الرياض - خالف التنافس الشديد على الفوز باستضافة الدورة الحادية والعشرين للالعاب الآسيوية "آسياد 2030" والذي وضع قطروجهما لوجه مع السعودية، أجواء المصالحة التي سادت مؤخرا بعد تواتر الأنباء عن خطوات تم قطعها باتجاه إنهاء المملكة للمقاطعة، التي تشترك مع كل الإمارات ومصر والبحرين في فرضها على قطر منذ أكثر من ثلاث سنوات بسبب انتهاجها سياسات مئة بالامن والاستقرار في المنطقة وداعمة للتحرف والإرهاب.

ورغم حاجة قطر الماسة للمصالحة وإنهاء المقاطعة، فإنها لم تستطع عندما تعلق الأمر بـ"مصلحة حيوية" لها، متمثلة بالفوز باستضافة دورة رياضية جديدة من طراز عالمي تضيفها إلى رصيدها في المجال، وتعيد من خلالها تسويق صورة إيجابية لها، غير تلك المستقرة عنها في أذهان الكثير من شعوب العالم كقوة دعم والتشدد والإرهاب، التنازل للسعودية، ولا حتى إخفاء رغبتها في حرمان الشقيقة الكبرى من الحصول على شرف استضافة التظاهرة الرياضية، الأمر الذي اعتبر امتحانا لحسن نوايا الدوحة في المصالحة مع الرياض.

وقال الأمير عبدالعزيز بن تركي الفيصل رئيس لجنة ملف الرياض ورئيس اللجنة الأولمبية السعودية "سيتمكن الرياضيون من الوصول إلى أحدث مرافق التدريب والخدمات الطبية والتنمية وقرية الرياضيين الشاملة المرجبة طوال فترة وجودهم في الرياض، التي بدورها ستسمح لهم بأداء أفضل ما لديهم".

في المقابل، استندت لجنة ملف الدوحة في إعداد خطتها إلى الخبرات التي تراكمت لدى قطر من خلال استضافة الأحداث الرياضية الكبرى، وإلى العدد الكبير من المرافق والمنشآت الرياضية الحديثة المتوفرة فيها.

وقال الشيخ جوعان بن حمد آل ثاني رئيس لجنة ملف الدوحة ورئيس اللجنة الأولمبية القطرية "حريصون على أن نقوم بتنظيم ألعاب تدعم أهداف التنمية في القارة قبل الاستضافة وبعدها. ويقوم طلب استضافتنا للالعاب الآسيوية قبل كل شيء على كون الرياضة يمكنها أكثر من أي وقت مضى، أن تلعب دورا هاما كونها مصدرا للأمل والتواصل بين الأمم، والاحتفال بالتنوع السلمي في قارتنا".

ومن جهته قال أمين عام اللجنة الأولمبية القطرية جاسم البوعينين إن قطر التي أكدت أيضا رغبتها باستضافة أولمبياد 2032 الصيفي استضافت "في آخر 15 عاما أكثر من 500 حدث رياضي كبير بين بطولات ومؤتمرات ومسكرات تدريبية".

وتعتبر دورة الألعاب الآسيوية، التي تعود فكرة إقامتها إلى رئيس الوزراء الهندي السابق جواهر لال نهرو، أكبر الدورات الرياضية في القارة وثاني أكبر حدث متعدد الرياضات في العالم بعد دورة الألعاب الأولمبية الصيفية بحسب المجلس الأولمبي الآسيوي، حيث يصل عدد المشاركين فيها إلى أكثر من عشرة آلاف رياضي ورياضية من 45 دولة آسيوية.

وتقام النسخة المقبلة في مدينة هانغجو الصينية من 10 إلى 25 سبتمبر 2022، والنسخة التي تليها في أيتشي ناغويا باليابان عام 2026، علما أن النسخة الأولى أقيمت في نيودلهي عام 1951 بمشاركة نحو 500 رياضي من 11 دولة تنافسوا في ست رياضات فقط.

ورغبة في إقصاء السعودية من استضافة الآسياد 2030، أصرت الدوحة على استكمال منافستها لها على الدورة، حيث سيكون الطرفان الأربعاء في مواجهة رياضية بنكهة سياسية خلال التصويت على استضافة الألعاب، التي تقام مرة كل أربع سنوات وينظمها المجلس الأولمبي الآسيوي برئاسة الشيخ الكويتي أحمد الفهد الصباح.



إغراء الأضواء الذي لا تستطيع قطر مقاومتها